سوريا التي تخشاها إسرائيل لم تولد بعد... وأنقرة تبنيها بهدوء

قراءة استراتيجية موثقة في البعد الجيوسياسي للعلاقة السورية التركية 2024–2026

محمد صادق شيخ ديب | 17 أغسطس 2026

مقدمة: من فرضية إعلامية إلى فرضية قابلة للاختبار

يتداول الخطاب الإعلامي عبارة "سوريا التي تخشاها إسرائيل" باعتبارها معطى شبه مسلَّم به. هذا النص يعيد صياغة الفرضية بشكل أكثر دقة قابل للفحص:

تركيا لا تبني سوريا لمواجهة إسرائيل بالضرورة، بل تبني سوريا تتقاطع فيها بعض مصالحها الاستراتيجية مع مصالح دمشق، وقد تُنتج هذه العملية، كأثر جانبي لا كهدف معلن، دولة سورية أكثر قدرة على مقاومة الضغوط الإسرائيلية.

الفرق بين الصياغتين جوهري: الأولى تفترض مسبقاً وجود "خشية إسرائيلية" معلنة لا يقدّم أي مصدر رسمي دليلاً مباشراً عليها؛ أما الثانية فاستنتاج جيوسياسي يمكن بناؤه من المصالح والسلوك الفعلي الموثّق للأطراف. هذا النص يعتمد الصياغة الثانية إطاراً تفسيرياً، ويختبرها عبر الوقائع الموثقة أدناه.

أولاً: لماذا تحتاج تركيا تحديداً إلى سوريا قوية؟ نموذج تفسيري موحّد

بدل توزيع دوافع أنقرة على فقرات متفرقة، يمكن تفسيرها ضمن أربع دوائر مصلحة متداخلة ومتراتبة زمنياً:

الدائرة	المضمون	الأفق الزمني
أمنية-حدودية	إغلاق الشريط الحدودي أمام أي بنية عسكرية مرتبطة بحزب العمال الكردستاني، ومنع تكرار سيناريو الفراغ الأمني الذي أنتج التهريب والهجرة غير النظامية	فوري / قائم
ديموغرافية	تمكين عودة قسم من نحو ثلاثة ملايين سوري مقيمين في تركيا، لتخفيف الكلفة السياسية والاقتصادية الداخلية لملف اللجوء	متوسط المدى
اقتصادية-لوجستية	تحويل سوريا إلى سوق تصدير وممر عبور نحو الخليج والعراق والأردن، بعد 14 عاماً من انقطاع خطوط الترانزيت	متوسط-طويل المدى
جيوستراتيجية	ترسيخ موقع أنقرة كوسيط إقليمي رئيسي في إعادة تشكيل المشرق، بما يمنحها نفوذاً تفاوضياً مع واشنطن وموسكو والاتحاد الأوروبي والخليج	طويل المدى

هذا الترتيب يوضح أن "بناء سوريا قوية" ليس هدفاً تركياً بذاته، بل نتيجة تراكمية لدوائر مصلحة منفصلة تتقاطع في نقطة واحدة: دولة سورية مركزية قادرة على ضبط أراضيها والتفاوض كجهة واحدة، لا مجموعة ميليشيات ومناطق نفوذ متناحرة.

ثانياً: السفارة والدبلوماسية، إعادة تأسيس القناة الرسمية

بعد إغلاق دام نحو ثلاثة عشر عاماً، أعادت أنقرة فتح سفارتها في دمشق بعد ستة أيام فقط من سقوط النظام في كانون الأول/ديسمبر 2024، وعيّنت في تشرين الأول/أكتوبر 2025 الدبلوماسي نوح يلماز، نائب وزير الخارجية التركي السابق ورئيس مركز البحوث الاستراتيجية بالوزارة (SAM) — سفيراً لها، في خطوة وصفتها تقارير متعددة بأنها الأهم على مسار إعادة تفعيل القنوات بين البلدين منذ سنوات [1][3].

كرّر يلماز في تصريحات علنية المبدأ الذي تبناه الرئيس رجب طيب أردوغان سابقاً: أن أمن سوريا هو من أمن تركيا، مؤكداً في مقابلة تلفزيونية أن تولي الإدارة السورية الجديدة مهامها أدى إلى تراجع التهديدات الأمنية التي كانت قائمة على طول الحدود [2].

ثالثاً: الملف الكردي و"قسد" تسلسل زمني موثق لاتفاق لم يكتمل بعد

هذا الملف هو الأكثر حساسية في المعادلة، وتتبُّع تسلسله الفعلي يفنّد أي وصف بأنه "شراكة سلسة:"

- **10آذار/مارس 2025** —الاتفاق التأسيسي بين الرئيس أحمد الشرع وقائد قسد مظلوم عبدي: دمج جميع المؤسسات المدنية والعسكرية في شمال شرق سوريا ضمن الدولة، مقابل ضمان الحقوق الدستورية للمكوّن الكردي، على أن يكتمل التنفيذ بنهاية 2025 [4].[7][
- **كانون الأول/ديسمبر 2025** —تعثر واضح: وزير الخارجية التركي هاكان فيدان يحذّر علناً من "نفاد الصبر"، متهماً "قسد" بالمماطلة، ومشيراً إلى أن تنسيقها مع إسرائيل يشكّل عائقاً رئيسياً أمام الاندماج. دمشق تنفي التوصل لاتفاق جديد وتتهم "قسد" بالمماطلة [5][8].6][
- **18كانون الثاني/يناير 2026** اتفاق تمهيدي لتمديد وقف إطلاق النار وإعادة ترتيب جزئي للنفوذ العسكري والإداري [13].10][
- **30كانون الثاني/يناير 2026** الاتفاق "الشامل" الثالث منذ سقوط النظام: وقف إطلاق نار، اندماج متسلسل للقوات العسكرية والإدارية، وانسحاب من نقاط التماس مع دخول قوى الأمن الداخلي إلى مركزي الحسكة والقامشلي [11][12][13]. لكن تحليلات مستقلة (مركز عربي لدراسات سوريا المعاصرة) تصفه بأنه جاء نتيجة إكراهات ميدانية وتبدّل الغطاء الأمريكي والضغط التركي، لا مراجعة استراتيجية من "قسد" [14]؛ فيما تشير تقارير أخرى إلى أن "قسد" احتفظت عملياً بالسيطرة على المعابر والمرافق الإدارية الرئيسية، ما يجعل سلطة الحكومة المركزية على الأرض شكلية إلى حد بعيد في هذه المرحلة.[10]
- **10شباط/فبراير 2026** انسحاب فعلي لعناصر من "قسد" من الحسكة، ودعم سياسي من المجلس السياسي للقوات لمسار "الحل السياسي" مع تمسكه برفض أي تدخل خارجي على حساب السيادة الوطنية [9].9][

- **آب/أغسطس 2026** أردوغان يجدد التزام أنقرة بأن "أكراد سوريا سيكون لهم نصيب من السلام والاستقرار"، مؤكداً استمرار تعزيز العلاقة مع المكوّنات الكردية والحفاظ على حقوقها.[7]

قراءة نقدية :يميّز المصدرون بين مرتبتين مختلفتين من الوثائق: اتفاق آذار 2025 هو الاتفاق التأسيسي الوحيد بمعنى وثيقة شاملة جديدة، بينما وصفت المصادر محطة 18 كانون الثاني/يناير 2026 بأنها تمديد لوقف إطلاق النار وترتيب تنفيذي جزئي، ثم وُصفت محطة 30 كانون الثاني/يناير بأنها "الاتفاق الشامل الثالث" في تغطية عربية متعددة [11][9]. سواء اعتُبرت هذه المحطات الثلاث اتفاقات مستقلة أو محطات تفاوضية متعاقبة ضمن مسار واحد، فإن تكرارها خلال أحد عشر شهراً هو بحد ذاته مؤشر على أن الاندماج لم يكن عملية خطية سلسة، بل تفاوضاً متجدداً تحت ضغط ميداني متبادل. الوجود الإسرائيلي وتنسيقه مع أطراف كردية يبقى، بحسب المصادر التركية والسورية نفسها، أحد أهم عوامل التعقيد — وهو ما يقوّض فرضية "الشراكة الهادئة" أكثر مما يؤكدها.

رابعاً: إسرائيل، مفاوضات أمنية فعلية تتزامن مع عمليات عسكرية مستمرة

لا يوجد مصدر إسرائيلي رسمي معلن يصف سوريا الجديدة بأنها مصدر "خشية". ما هو موثق فعلياً أكثر تعقيداً من ثنائية الخوف/القوة:

- في تموز/يوليو 2026 كشف الرئيس أحمد الشرع أن دمشق تعمل، بمشاركة عدد من الدول، على التوصل إلى اتفاق أمني مع إسرائيل، آملاً أن يمهّد لتسوية أوسع، مع التمسك بحق سوريا في الجولان المحتل، ومؤكداً أن دمشق تتعمد تجنّب الصدام لعدم وجود مصلحة سورية في المواجهة [16].[17]
- في اليوم نفسه تقريباً الذي أُعلن فيه هذا التوجه، أفادت الوكالة السورية الرسمية بأن القوات الإسرائيلية قصفت مناطق سورية ودمّرت محوّلاً كهربائياً في قرية معرية، ما تسبب بانقطاع الكهرباء عن المنازل [17] وهو ما يعكس استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية ميدانياً بالتوازي التام مع المسار التفاوضي، لا تناقضاً معزولاً.
- تحليل صادر عن مركز "سجل" السوري (حزيران/يونيو 2026) يشير إلى أن إسرائيل تسعى لتحويل مفاوضات "باريس" من مسار للعودة إلى اتفاقية فض الاشتباك لعام 1974 إلى نظام أمني جديد يقيّد انتشار الجيش السوري ويمنح إسرائيل حق تدخل منفرد، وهو ما يستدعي، بحسب المركز، توثيقاً رسمياً منهجياً للانتهاكات لدعم الموقف السوري تفاوضياً وقانونياً.[15]

خلاصة :العلاقة السورية-الإسرائيلية ليست في طور "خشية" أحادية الاتجاه، بل في مرحلة تفاوض أمني غير متكافئ تتقاطع فيه رغبة دمشق المعلنة بتفادي الصدام مع استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية ومحاولة تل أبيب فرض شروط تقيّد سيادة سوريا على أراضيها الجنوبية. هذا يدعم الصياغة المعدَّلة للفرضية المركزية:

لا "خشية" ثابتة، بل معادلة ضغط وتفاوض متحركة قد تميل لصالح دمشق فقط إذا تعزّزت قدرتها المؤسسية والعسكرية المستقلة.

خامساً: إيران — تراجع نفوذ حاد لا زوال كامل

فقدت إيران بسقوط الأسد حلقة أساسية في "محور المقاومة"، وخرج حليفها حزب الله ضعيفاً من مواجهته مع إسرائيل [18]، وواجهت طهران رفضاً رسمياً غير مسبوق من دمشق الجديدة بعد تحذير وزير الخارجية السوري الجديد لها من التدخل في الشأن السوري [19].

لكن مراكز بحثية سورية تشير إلى أن بعض الأجنحة المتشددة الإيرانية، وعلى رأسها الحرس الثوري، لوّحت باستخدام أدوات الفوضى والميليشيات لزعزعة الاستقرار، بالتوازي مع محاولات دبلوماسية أكثر هدوءاً من وزارة الخارجية الإيرانية [19][20]، مع استمرار محاولات جزئية للحفاظ على بقايا نفوذ في مناطق مثل الساحل السوري [20][21].

الوصف الأدق: ليس "نهاية سوريا كساحة نفوذ إيراني" بإطلاق، بل تراجع استراتيجي حاد مع محاولات إعادة تموضع جزئية مستمرة، ما يستدعي يقظة أمنية سورية دائمة لا إعلاناً نهائياً بإغلاق الملف.

سادساً: الاقتصاد، بيانات رسمية معلنة، مع تمييز واضح بين مقاييسها

مصدر الأرقام :الأرقام أدناه صادرة عن تصريحات رسمية علنية لوزير التجارة التركي عمر بولاط (تموز/يوليو 2026)، ونقلتها بشكل متطابق وكالات رسمية وشبه رسمية من الجانبين، من بينها وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) ووكالة الأناضول التركية [26][27][29][30] وهو أعلى مستوى إسناد أولي متاح حالياً في غياب نشر بيانات تفصيلية من هيئة الإحصاء التركية (TÜİK) أو الجمارك السورية حول هذا الملف تحديداً. القراءة التالية تُبقي هذا التحفظ المنهجي في الاعتبار.

- بلغ **حجم التبادل التجاري الإجمالي** بين تركيا وسوريا نحو **3.75مليار دولار خلال عام 2025**، بزيادة تجاوزت 40–45% عن عام 2024، وواصل نمواً بنسبة 16% خلال الأشهر السبعة الأولى من 2026 [26][27].[29][
- يتطلع البلدان لرفع هذا الرقم إلى **10مليارات دولار**، وفق تصريحات بولاط [26].[29][
- بلغت **الصادرات التركية إلى سوريا وحدها** في النصف الأول من 2026 نحو **1.28 مليار دولار**، بزيادة نحو 26% عن الفترة نفسها من 2025 [28]؛ وهذا رقم مختلف منهجياً عن رقم "التبادل الإجمالي" أعلاه، وهو ما يفسر تفاوت النسب المئوية المتداولة (40–45% للتبادل الكلي، مقابل نسب أعلى تصل إلى 60–70% حين يُقاس نمو الصادرات التركية فقط دون احتساب الواردات) [23].[25][
- تعهدت تركيا وشركاؤها العرب الإقليميون بتخصيص **14مليار دولار** لتطوير البنية التحتية السورية (طاقة ونقل)، إلى جانب صفقة بقيمة **4مليارات دولار** قادتها مجموعة قطرية-تركية لإعادة بناء مطار دمشق الدولي، وصفقة طاقة بقيمة **7مليارات دولار** مع شركة قطرية في أيار/مايو 2025 [22]. هذه الأرقام مصدرها تقارير اقتصادية متخصصة نقلاً عن إعلانات الصفقات، ولم يتسنَّ التحقق منها هنا عبر نصوص العقود الرسمية أو بيانات الشركات المباشرة، وهو تحفظ ينبغي وضعه في الحسبان عند التعامل مع هذا الرقم تحديداً.

الاختلال البنيوي :تراجعت **الصادرات السورية إلى تركيا** خلال 2025 إلى نحو **235مليون دولار** فقط، بانخفاض بلغ 46.3% عن العام السابق، وفق مذكرة صادرة عن مجلس المصدرين الأتراك (TİM) في نيسان/أبريل 2026 [24] وهذا مصدر شبه رسمي (هيئة تصدير قطاعية تركية) وليس تقريراً صحفياً عادياً، ما يمنحه وزناً إسنادياً أعلى نسبياً. الخلاصة الرقمية الصافية: العلاقة الاقتصادية الحالية أقرب إلى سوق تصدير تركي واسع النطاق منها إلى شراكة تجارية متوازنة، وهو اختلال يفرض على الجانب السوري بناء قدرته الإنتاجية والتصديرية بوعي استراتيجي، لا الاكتفاء بخطاب "الشراكة."

سابعاً: البيئة القانونية الدولية، عامل تمكين لا سبب حصري

لم يكن الانفتاح الاقتصادي ممكناً بمعزل عن تحول جوهري في البيئة القانونية الدولية، لكن ينبغي تفادي وصفه كسبب وحيد حاسم:

- في 19 كانون الأول/ديسمبر 2025، وقّع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على إلغاء عقوبات "قانون قيصر" ضمن قانون تفويض الدفاع الوطني لعام 2026، بعد تمريره بأغلبية 312 مقابل 112 صوتاً في مجلس النواب، و77 مقابل 20 صوتاً في مجلس الشيوخ، بدعم من الحزبين [31.][32]
- سبق ذلك اعتماد الاتحاد الأوروبي في أيار/مايو 2025 إجراءات لرفع جميع التدابير الاقتصادية التقييدية عن سوريا باستثناء ما هو قائم على أسس أمنية، ورفع 24 كياناً من قائمة تجميد الأموال [34].

الصياغة الأدق للعلاقة السببية :كان رفع العقوبات **أحد العوامل الرئيسية**، وليس السبب الحصري، الذي ساعد على فتح الباب أمام تدفق الاستثمارات، إذ تفاعل هذا التحول القانوني مع عوامل موازية لا يقل بعضها أهمية: الاستقرار الأمني النسبي، الاعتراف السياسي الدولي المتزايد بالإدارة الجديدة، توفر التمويل الخليجي المستقل عن القرار الأمريكي، وتوقعات السوق حول فرص إعادة الإعمار.

ثامناً: العمق العربي، من الدعم الثنائي إلى مظلة دفاعية إقليمية

لا يكتمل مشهد "البيئة المساندة" لسوريا الجديدة عند حدود المحور التركي-القطري. فإلى جانب الدور القطري البارز في تمويل صفقتي المطار والطاقة [22]، كانت السعودية من أوائل الداعين دولياً لتخفيف العقوبات عن سوريا عقب سقوط الأسد مباشرة، ضمن محادثات الرياض في كانون الثاني/يناير 2025 [33] أي قبل أشهر من التحرك الأمريكي والأوروبي الرسمي، ما يعكس دوراً سعودياً استباقياً في تمهيد الغطاء الدبلوماسي الدولي للإدارة الجديدة.

الأهم من ذلك هو التطور اللاحق الذي لم يكن متاحاً حتى وقت قريب: توقيع تركيا مؤخراً "اتفاقية مكة للدفاع المشترك" مع السعودية وباكستان، مع تأكيد أردوغان أن الاتفاقية تنص على اتخاذ الدول الموقّعة خطوات موحدة إذا تعرضت إحداها لاعتداء خارجي، وأن انضمام مصر إليها "أمر ممكن" مستقبلاً [35.][36]

هذا التطور يحمل دلالة تتجاوز كونه مجرد خبر عابر ضمن قائمة التفاهمات الإقليمية: فإذا تحوّلت "اتفاقية مكة" فعلياً إلى إطار يشمل سوريا أو يوفر لها غطاءً دفاعياً وقانونياً غير مباشر عبر شراكتها مع تركيا الموقّعة عليها، فإنها قد تعمل كـ**مظلة إقليمية متعددة الأطراف** تقلل من حاجة دمشق للاعتماد الكلي على التفاهمات الثنائية مع أنقرة وحدها، وتمنحها بالتالي هامش مناورة تفاوضياً أوسع، بما في ذلك في مسار التفاوض الأمني مع إسرائيل الموصوف في القسم الرابع أعلاه.

هذه النقطة تحديداً هي ما يمنح الفرضية المركزية لهذا التقرير عمقاً إضافياً: فـ**"سوريا القوية"** التي قد تنشأ من هذا المسار ليست، بحسب الأدلة المتراكمة، **صناعة تركية بحتة**، بل محصلة تقاطع مصالح إقليمية متعددة الأطراف، تركية وقطرية وسعودية ومصرية محتملة، يمنح كل طرف فيها دمشق ورقة تفاوضية إضافية، بدل أن يجعلها رهينة علاقة ثنائية واحدة. وهذا بالضبط ما يفرّق بين سيناريو "الوصاية" وسيناريو "الشراكة" الذي يشير إليه النص الأصلي بوصفه المعيار الحاسم لنجاح المسار أو فشله.

تاسعاً: خلاصة الاختبار، هل صمدت الفرضية المعدَّلة؟

بمراجعة الأدلة أعلاه مقابل الفرضية المعدَّلة في المقدمة:

- **لا يوجد دليل مباشر** على "خشية إسرائيلية" معلنة من سوريا موحدة؛ الموجود فعلياً هو مفاوضات أمنية سورية-إسرائيلية جارية تتزامن مع استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية.
- **توجد مؤشرات قوية** على أن مصالح تركيا الأربع (الأمنية، الديموغرافية، الاقتصادية، الجيوستراتيجية) تدفعها فعلاً لدعم بناء مؤسسات الدولة السورية، لا كهدية استراتيجية، بل كنتيجة لحسابات مصلحة تركية مباشرة. الدائرتان الأمنية والاقتصادية موثقتان بتصريحات وسلوك رسمي مباشر؛ أما الدافع الجيوستراتيجي الأوسع (ترسيخ موقع أنقرة كوسيط إقليمي) فيبقى استنتاجاً تحليلياً مبنياً على نمط السلوك، لا سياسة تركية معلنة بهذه الصياغة الحرفية.
- **يبقى مفتوحاً** ما إذا كانت هذه المؤسسات الناشئة (خصوصاً بعد اتفاقات "قسد" المتعاقبة غير المكتملة التنفيذ) ستتحول فعلاً إلى قدرة سيادية قادرة على مقاومة الضغط الإسرائيلي، أم ستبقى بنية هشة قابلة للاختراق من عدة اتجاهات في آن واحد.

خاتمة: اختبار القدرة المؤسسية هو المعيار الحقيقي

المعطيات الموثقة تدعم فرضية أن سوريا تمر بلحظة انفتاح إقليمي ودولي غير مسبوقة: عودة السفارة التركية، ثلاث محطات تفاوضية متعاقبة مع "قسد" لم يكتمل تنفيذ أي منها بالكامل، مفاوضات أمنية مع إسرائيل تتزامن مع قصف مستمر، رفع العقوبات الأمريكية والأوروبية، مظلة عربية آخذة في التبلور عبر اتفاقية مكة، وقفزة موثقة رسمياً في التبادل التجاري مع تركيا رغم اختلاله البنيوي لصالح الجانب التركي.

الخلاصة الأكثر دقة ليست أن "سوريا التي تخشاها إسرائيل" وُلدت أو أوشكت على الولادة بفعل رعاية تركية أحادية، بل أن هناك مساراً مفتوحاً متعدد الفاعلين، ونتيجته النهائية ستتحدد

بقدرة الدولة السورية على تحويل هذه التفاهمات المتقاطعة إلى مؤسسات سيادية فعلية، لا بإرادة أي شريك إقليمي بمفرده مهما بلغت حسن نياته المعلنة.

النصف الثاني من عام 2026 سيكون، على هذا الأساس، اختباراً حاسماً بذاته: فموعد الاكتمال الفعلي لدمج "قسد" ضمن الجيش الموحد، ومصير المفاوضات الأمنية مع إسرائيل، وقدرة دمشق على تقليص الفجوة التصديرية مع تركيا، هي المؤشرات الثلاثة التي ستحدد، خلال الأشهر القليلة القادمة، ما إذا كانت هذه اللحظة التاريخية ستتحول إلى دولة سورية سيدة قرارها فعلياً، أم ستبقى مجرد نافذة انفتاح إقليمي عابرة.

المصادر والمراجع

1. عنب بلدي – تعيين نوح يلماز سفيراً في دمشق، أكتوبر 2025 — https://www.enabbaladi.net/780299/
2. Kurd Online – تصريحات يلماز عن زوال التهديدات الأمنية الحدودية، أغسطس 2026 — https://kurd-online.com/سفير-تركيا-بدمشق-التهديدات-الأمنية-عل/
3. سوريا اليوم 24 – السيرة الرسمية لنوح يلماز، أكتوبر 2025 — https://www.syria-today.org/من-هو-نوح-يلماز-سفير-تركيا-الجديد-في-دمش/
4. الجزيرة نت – نص اتفاق آذار 2025 بين دمشق وقسد — https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2025/3/10/نص-الاتفاق-بين-الدولة-السورية-وقوات
5. يورونيوز – نفي دمشق التوصل لاتفاق جديد واتهام قسد بالمماطلة، ديسمبر 2025 — https://arabic.euronews.com/2025/12/26/damascus-denies-reaching-a-new-agreement-with-the-sdf-and-accuses-it-of-stalling-in-implem
6. نون بوست – تحذير تركي من مماطلة قسد بتطبيق اتفاق آذار، أبريل 2026 — https://www.noonpost.com/348173/
7. الجزيرة نت – تصريحات أردوغان عن أكراد سوريا واتفاقية مكة، أغسطس 2026 https://www.aljazeera.net/news/2026/8/15/عاجل-الرئيس-التركي-للجزيرة-استمرار—
8. مجلة المجلة / تأكد – نص اتفاق آذار وتطوراته اللاحقة، ديسمبر 2025 — https://www.majalla.com/node/327712
9. الشرق للأخبار – دعم "مسد" لاتفاق دمشق-قسد وانسحاب الحسكة، فبراير 2026 — https://asharq.com/politics/172181/
10. القدس العربي – تحليل الرابحين والخاسرين في اتفاق 30 يناير 2026 — https://www.alqudsalarabi.co.uk/اتفاق-30-يناير-2026-الرابحون-والخاسرون/
11. مجلة المجلة – كيف دفعت واشنطن قسد نحو التفاهم مع دمشق، يناير 2026 — https://www.majalla.com/node/329431/

12. الجزيرة نت – التحول النوعي في اتفاق 30 يناير الأمني، يناير 2026 — https://www.aljazeera.net/news/2026/1/30/وصف-بالتحول-النوعي-ما-الجديد-في
13. العربية نت – نص اتفاق 30 يناير الكامل مع قسد، يناير 2026 — https://www.alarabiya.net/arab-and-world/syria/2026/01/30/
14. المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة – قراءة نقدية في اتفاق 30 يناير، مارس 2026 — https://damascusinstitute.org/researches/بين-الإكراه-والتحول-قراءة-في-اتفاق-30-كا/
15. مركز سجل – تحولات الخطاب الأمني الإسرائيلي تجاه سوريا 2025–2026، يونيو 2026 — https://sijil-sy.org/163362
16. يورونيوز – الشرع يكشف مسار اتفاق أمني مع إسرائيل، يوليو 2026 — https://arabic.euronews.com/2026/07/26/al-sharaa-seeks-security-agreement-with-tel-aviv-clarifies-position-on-intervention-in-le
17. مونت كارلو الدولية – تفاصيل موقف الشرع من المسار الأمني مع إسرائيل، يوليو 2026 — https://www.mc-doualiya.com/الشرق-الأوسط/20260727
18. الشرق الأوسط – خسارة إيران لحلقة رئيسة في محور المقاومة، ديسمبر 2024 — https://aawsat.com/العالم-العربي/المشرق-العربي/5089639
19. إيلاف – إيران وسوريا بعد الأسد بين الدبلوماسية والتحريض، مايو 2025 — https://elaph.com/Web/ElaphWriter/2025/05/1568049.html
20. Syria TV – محاولات إيران لاستعادة النفوذ بعد الأسد، مارس 2025 — https://www.syria.tv/إيران-في-سوريا-بعد-الأسد
21. المركز السوري "سيرز" – إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية في سوريا 2025 — https://scirsr.org/سوريا-2025-إعادة-تشكيل-التوازنات-الإقلي/
22. الجزيرة نت – الشراكة الاقتصادية التركية السورية وصفقات الإعمار، سبتمبر 2025 https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/9/27/—سوريا-تركيا-علاقات-اقتصاد
23. TRT عربي – من التجارة إلى الإعمار في العلاقة التركية السورية، أبريل 2026 — https://www.trtarabi.com/article/8fe9717a3d21
24. الحل نت – تراجع الصادرات السورية إلى تركيا 46%، أبريل 2026 — https://7al.net/article/الصادرات-التركية/
25. الحل نت – تعمق الحضور التركي في الاقتصاد السوري، يوليو 2026 — https://7al.net/article/تبادل-تجاري/
26. وكالة سانا الرسمية – تصريح وزير التجارة التركي عمر بولاط، يوليو 2026 — https://sana.sy/economy/2534861/

27. العربي الجديد – ارتفاع التجارة التركية السورية 45% في 2025، يوليو 2026 — https://www.alaraby.co.uk/economy/
28. الجزيرة نت – ممر تركيا-سوريا-الخليج التجاري، أغسطس 2026 — https://www.aljazeera.net/ebusiness/2026/8/16/
29. TRTعربي – هدف رفع التبادل التجاري إلى 10 مليارات دولار، يوليو 2026 — https://www.trtarabi.com/article/8cd54af05cd5
30. العربية Business – تصريح إضافي لوزير التجارة التركي، يوليو 2026 — https://www.alhadath.net/syria/2026/07/23/
31. وكالة الأناضول – توقيع إلغاء عقوبات قانون قيصر، ديسمبر 2025 — https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/3775961
32. الجزيرة نت – إقرار مجلس الشيوخ الأمريكي إلغاء عقوبات قيصر، ديسمبر 2025 — https://www.aljazeera.net/news/2025/12/17/
33. تغطية دولية لمحادثات الرياض – الدعوة السعودية لتخفيف العقوبات، يناير 2025
34. المصلحة الأوروبية للعمل الخارجي – (EEAS) البيان الرسمي لرفع العقوبات الأوروبية، مايو 2025 — https://www.eeas.europa.eu/eeas/سوريا-الاتحاد-الأوروبي-يعتمد-إجراءات-قانونية_ar
35. الشرق للأخبار – اتفاقية مكة للدفاع المشترك وإمكانية انضمام مصر، أغسطس 2026 — https://al-sharq.com/article/15/08/2026/
36. يورونيوز – تفاصيل إضافية حول اتفاقية مكة وانضمام مصر المحتمل، أغسطس 2026 — https://arabic.euronews.com/2026/08/16/

ملاحظة منهجية ختامية

هذا التحليل استند إلى تصريحات رسمية معلنة من الأطراف المعنية (تركيا، سوريا، الاتحاد الأوروبي، الكونغرس الأمريكي)، إلى جانب تحليلات نقدية من مراكز بحثية سورية وعربية مستقلة. حيثما تعذر الوصول إلى بيانات أولية مدققة (مثل بيانات هيئة الإحصاء التركية التفصيلية أو نصوص العقود الرسمية لصفقات الإعمار)، أُشير إلى ذلك صراحة كتحفظ منهجي بدل تقديم الرقم دون سياق. وحيثما تعارضت الروايات أو ظلت النتائج مرهونة بتطورات لاحقة — كما في ملف اندماج "قسد" أو مسار التفاوض الأمني مع إسرائيل — عُرضت الوقائع كمسار مفتوح غير محسوم، لا كاستنتاج قطعي.